توفير الموارد لبيئة متغيرة

WFP

مشاورة غير رسمية

12 يناير/كانون الثاني 2010

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

ملخص

يسترشد **البرنامج** في استثماراته وجهوده لتوفير الموارد في الوقت الحاضر بالوثائق التالية التي عرضت على المجلس التنفيذي: "استراتيجية لتعبئة الموارد لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2000/3-B)، و"شراكات جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة – توسيع نطاق قاعدة مانحي برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2004/4-C)، و"التمويل من أجل الفعالية"(WFP/EB.2/2005/5-B)، و"استراتيجية **البرنامج** للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه" (WFP/EB.1/2008/5-B/1).

والغرض من مراجعة الاستراتيجية هذه هو إعادة تقييم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، وتحديد الدروس المستفادة، والفرص الجديدة واستخدامها في تعزيز الاتساق والتركيز على الأنشطة الموحدة لتوفير الموارد.

وقد اتخذ قرار مراجعة استراتيجية تعبئة موارد **البرنامج** استجابة لما يلي:

(أ) التحديات الناجمة عن التغير السريع في السياق العالمي للصراعات، وتزايد الكوارث الطبيعية والناجمة عن أنشطة بشرية، وتواصل تقلب ظروف الأغذية والوقود والظروف الاقتصادية والمستوى المتوقع للزيادات المقدرة لاحتياجات الجياع في العالم في المستقبل المنظور؛

(ب) الفرص المتاحة وطبيعة التمويل اللازم لدعم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة (2008-2013)[1]، في بيئة يتزايد فيها التنافس القائم على التمويل النقدي؛

(ج) الزخم الدولي الناتج عن التزام القادة العالميين في قمة الثمانية التي عقدت حديثا وقمة العشرين بمعالجة قضايا الجوع والأمن الغذائي؛

(د) الاتجاهات الجديدة في سلوك الجهات المانحة وأطرها، ولاسيما على المستوى القطري، والتركيز على الملكية المواضيعية والقطرية من أجل توفير الدعم المالي للمؤسسات متعددة الأطراف الذي بدأ كجزء من جهود الإصلاح في الأمم المتحدة، والبرامج الموحدة المشتركة للأمم المتحدة؛

(ه) المشاركة بنشاط متزايد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الاتساق على نطاق المنظومة وتنسيق الأنشطة على المستوى القطري.

نظرا لتحديات الأمن الغذائي العالمي في بيئة معقدة ومتغيرة سياسياً ومالياً، يحمل **البرنامج** على عاتقه مسؤولية تجهيز نفسه بالتمويل والآليات الضرورية، لا سيما على المستوى القطري، لمساعدة العدد المتزايد من الناس والدول خلال فترة هذه التحديات.

وستواصل جهاتنا المانحة الكبرى أداء دورها بوصفها الأساس الوطيد لدعم **البرنامج**، وإن كان ينبغي ألا تكون مسؤولة عن تحمل العبء الكامل. وستستمد جهود **البرنامج** في مجال توفير الموارد قوة دفعها من إدراكه أن من الضروري، بالإضافة إلى تحقيق مستوى أساسي جديد للتمويل، اتباع نهج ابتكارية وجديدة وإيجاد مصادر تكميلية.

[1] مددت الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة (2008-2011) إلى 2013 بقرار من المجلس 2009/EB.A/3.

وفي هذا الصدد سيسعى **البرنامج** إلى ما يلي:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من المرونة والقدرة على التنبؤ، لا سيما مع المساهمات النقدية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ والممارسة الجيدة للمنح الإنسانية وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وتوسيع نطاق الشراكات من قاعدة دعمها الحالي؛
- التوازن بين مستوى الدعم عن طريق تشجيع المساهمات من مجالات النمو مثل الحكومات المضيفة وانتشار الأموال المجمعة أو الموضوعية المتاحة على الصعيد الميداني، ونتيجة لإصلاح الأمم المتحدة؛
- تقوية الدعم المقدم من البلدان الأخرى، ولا سيما الاقتصادات الناشئة؛
- الاستثمار في البلد على مستوى جهود تعبئة الموارد من خلال التدريب على المهارات، وتبادل المعلومات بالعمل مع الحكومات الوطنية في مجال البرمجة المشتركة من خلال أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وورقة استراتيجية الحد من انتشار الفقر؛
- تشجيع المساهمات والآليات التي تكفل استخدام الموارد بأكبر قدر من الفعالية والقدرة على الاستجابة والشفافية والكفاءة.

ومن المؤكد أن جمع الدعم المالي اللازم لتلبية احتياجاتنا التقديرية يمثل تحديا، ولكنه ليس بالتحدي الذي لا يمكن التغلب عليه. وينبغي **للبرنامج** أن يلتزم بتوفير الموارد على نحو استراتيجي، وأن يكفل وضوح وشفافية التمويل، ويوسع جهوده ولاسيما على المستوى القطري ومع مجموعة كبيرة من الشركاء في الدفاع بنشاط عن المحتاجين للمساعدة. ولسوف يحتاج إلى دعم جميع جهاته المانحة وشركائه في محاولة تجاوز المألوف، وطلب من المجلس مناصرة عمليات التمويل التي تحقق الحد الأمثل من المرونة والقدرة ومثال ذلك التنبؤ شأن استمارة المساهمات النقدية لعدة سنوات.

المقدمة

1- يسترشد **البرنامج** في استثماراته وجهوده لتوفير الموارد في الوقت الحاضر بالوثائق التالية التي عرضت على المجلس التنفيذي: "استراتيجية لتعبئة الموارد لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2000/3-B)، و"شراكات جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة – توسيع نطاق قاعدة مانحي برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.3/2004/4-C)، و"التمويل من أجل الفعالية"(WFP/EB.2/2005/5-B)، و"استراتيجية البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه" (WFP/EB.1/2008/5-B/1).

2- والغرض من مراجعة الاستراتيجية هذه الوقوف على التقدم المحرز في السنوات البينية، وتحديد الدروس المستفادة، والفرص الجديدة واستخدامها في تعزيز الاتساق والتركيز على الأنشطة الموحدة لتوفير الموارد. وتمثل هذه الوثيقة عملا متواصلا سيخضع عند الحاجة إلى تعديلات، لكي يعكس نتائج استعراض الإطار المالي.

نظرة عامة على توفير الموارد

3- وقد اجتمعت طيلة عام 2008، آثار تزايد نوبات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية والناجمة عن أنشطة بشرية مع مشكلة ارتفاع أسعار الأغذية والوقود، فعمقت من ضعف وجوع إلى ما يقرب من مليار نسمة. وتطلب **البرنامج** مبلغا لم يسبق له مثيل بواقع 5.7 مليار دولار أمريكي من أجل توفير التمويل الكامل لعملياته المعتمدة. وبفضل سخاء من جانب 98 جهة متبرعة، تلقى **البرنامج** مبلغ لم يسبق له مثيل قيمته 5.04 مليار دولار أمريكي لتلبية احتياجاته التقديرية.

4- وفي الفترة من 2005 إلى 2007، كان **البرنامج** قد تلقى في المتوسط حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي سنويا، وخلال هذه الفترة تحمل **البرنامج** مستوى من التمويل يعادل نسبة 80 في المائة لتلبية الاحتياجات التقديرية المحددة في برنامج العمل للفترة المالية.

5- ويفوق التمويل المتوقع بالنسبة لعام 2009 والبالغ 3.9 مليار دولار أمريكي بمقدار مليار دولار أمريكي في متوسط المساهمات السابقة المقدمة **للبرنامج** باستثناء عام 2008. إلا أن عام 2009 قد تكون هي المرة الأولى في الفترة التاريخية القريبة التي نعجز فيها عن تلبية نسبة مرتفعة من الاحتياجات التقديرية كما أقرت، وسبب ذلك هو أن الاحتياجات المتزايدة تتجاوز الزيادات الكبيرة في تمويل الجهات المانحة.

6- ومنذ سنتين فقط كان **البرنامج** في حاجة إلى 3.4 مليار دولار أمريكي لتمويل برنامج عمله بالكامل.

مستوى التمويل (2006-2011) مقابل الالتزامات المرجحة
بملايين الدولارات الأمريكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2009

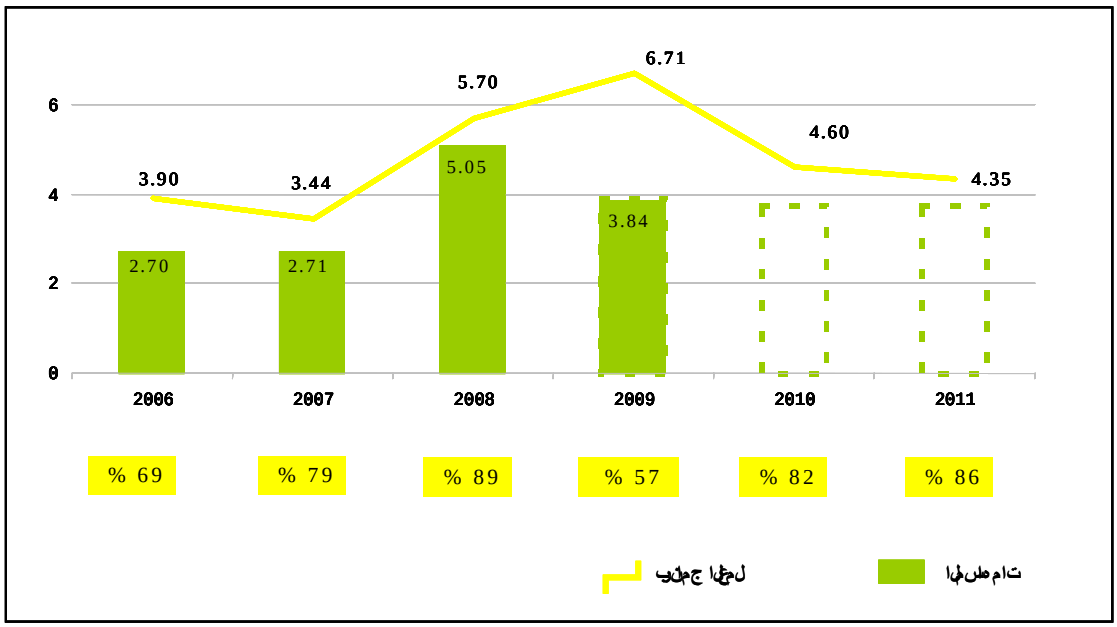

7- وتقدم الجهات المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العادة ما يتراوح بين 80 و90 في المائة من التمويل الكلي **للبرنامج**. وتعد هذه الجهات القاعدة الأساسية للدعم. وتأتي في العادة بين أول 20 جهة متبرعة **للبرنامج**. وتلقى **البرنامج** في السنوات الأخيرة دعما متزايد النطاق والقوة من جانب مجموعات ومصادر أخرى مثل بلدان الشرق الأوسط، والاقتصادات الناشئة، والجهات المانحة متعددة الأطراف أو صناديق التمويل للأغراض الخاصة.

8- و**للبرنامج** استراتيجية متميزة لشراكات القطاع الخاص، وهي تستهدف جمع 200 مليون دولار أمريكي سنويا بحلول 2017، تتسم 50 مليون دولار أمريكي منها بالمرونة الكاملة؛ و**البرنامج** في طريقه إلى تحقيق ذلك.

الجهة المانحة	2004	النسبة المئوية من إجمالي 2004	2005	النسبة المئوية من إجمالي 2005	2006	النسبة المئوية من إجمالي 2006	2007	النسبة المئوية من إجمالي 2007	2008	النسبة المئوية من إجمالي 2008	2009 المؤكد حتى الآن	النسبة المئوية من إجمالي المؤكد حتى الآن 2009
لجنة المساعدات الإنسانية	2 117	%94	2 557	%94	2 240	%83	2 363	%87	4 010	%79	3 413	%89
الشرق الأوسط	5	%0	12	%0	44	%2	14	%1	552	%11	41	%1
البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا	28	%1	48	%2	20	%1	28	%1	43	%1	58	%2
الجهات المانحة الناشئة	30	%1	15	%1	10	%0	29	%1	10	%0	9	%0
الحكومات المتلقية	64	%3	97	%4	130	%5	111	%4	129	%3	105	%3
صناديق التمويل متعددة الأطراف	1	%0	9	%0	219	%8	145	%5	231	%5	167	%4
الجهات المانحة من القطاع الخاص	22	%1	27	%1	55	%2	49	%2	144	%3	92	%2
الجهات المانحة متعددة الأطراف	279	%12	276	%10	239	%9	254	%9	883	%18	312	%8

كما ورد في 20 ديسمبر/كانون الأول 2009

ملحوظة: يمكن تصنيف المانحين الأفراد في مجموعة مانحة واحدة أو عدة مجموعات

التحديات

9- أدى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والانتكاسة الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة النزاعات ونوبات الجفاف والفيضانات وغير ذلك من أشكال الكوارث الطبيعية والناجمة عن أنشطة بشرية إلى تعميق ضعف وجوع أكثر من مليار نسمة. ويشمل هذا العدد 850 مليون نسمة استهدفوا من أجل الحد من الجوع كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهم يواجهون الآن رحلة أصعب من أجل الخروج من وهدة الجوع والفقر. كما يشمل على الأقل 130 مليون نسمة كانوا عاجزين في السابق عن تغذية أسرهم، ولكنهم استبعدوا في بعض الحالات من الأسواق بسبب ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الدخول ونقص التحويلات النقدية الخارجية وغير ذلك من التدابير التي تحول دون الوصول إلى الأغذية.

10- ومن بين المليار جائع يحاول **البرنامج** الوصول إلى أشد الناس عوزا وضعفا الذين ليس لديهم أي وسائل أخرى للأمن الغذائي أو الدعم، وهم يمثلون عادة حوالي 10 في المائة من مجموع الجوعى. ويعني تزايد العدد على الصعيد العالمي زيادة متناسبة للمطالب التي يواجهها **البرنامج**. ونحن نتوقع أن تكون الزيادة التي لم يسبق لها نظير في 2008 إيذانا بتحول عام بدلا من أن تكون حادثة فردية في الاحتياجات المقبلة.

11- ولا شك أن حشد التمويل على نطاق لا مثيل له وعلى خلفية الانتكاسة الاقتصادية يمثل تحديا. ولكنه ليس مستحيلا إذ ينبغي **للبرنامج** أن يتجاوز المألوف، وأن يحدد ويشجع مصادر جديدة للدعم، ويوجه قضيته إلى مجموعة أكبر من الشركاء، ويستكشف بمزيد من الإحاطة مجموعة من آليات التمويل التي أصبحت متاحة ولاسيما على المستوى القطري لدعم الإصلاح في الأمم المتحدة، وتعظيم التأثير التي تقوم به كل منحة يتلقاها.

12- كما أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية سيظل في حاجة إلى تمويل مرن. فالانتقال من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية وتعزيز التأكيد في الخطة الاستراتيجية على نُهج مثل برامج القسائم والتحويلات النقدية وتحسين انتقال أدوات **البرنامج** إلى الحكومات القطرية بما في ذلك تقديرات الاحتياجات وقدرات الإنذار المبكر تتطلب جميعها إنفاق النقد بدلا من توزيع الأغذية. وسيحتاج **البرنامج** إلى أن تكون نسبة كبيرة من موارده على شكل أموال نقدية تتسم بشدة المرونة والقدرة على المنافسة.

الفرص المتاحة

13- لم يحدث أن كان الوعي بمحنة الجياع الذين يتزايد عددهم أشد مما هو عليه اليوم. ويحتل الأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد العالمي موضع الاهتمام الأقصى في جدول الأعمال الدولي، مع ما يرتبط بذلك من مشكلات تتصل بالكوارث الطبيعية والناجمة عن أنشطة بشرية، والنزاع، وتقلب الأسواق، والظروف الاقتصادية الكلية.

14- ومنذ أن أنشأ الأمين العام فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية أصبح هناك اعتراف عام بأن بلوغ الأمن الغذائي المستدام سيتطلب زيادة الإنتاج الزراعي؛ وتحسين نظم الرصد للتأكد من أن الأزمات الغذائية يمكن توقعها والوقاية منها؛ ودعم برامج شبكات الأمان بما في ذلك المساعدة الغذائية والقسائم والتحويلات النقدية للتأكد من أن الحكومات تستطيع الاستجابة بفعالية لاحتياجات أضعف السكان. كما أن الإطار الشامل للعمل أشار إلى أن من الضروري أن تحسن الآليات الإقليمية والعالمية فرص الوصول في حالات الطوارئ إلى الغذاء عن طريق احتياطيات الطوارئ من الحبوب أو تقاسم المخزونات وتحسين إدارة المخزونات الغذائية على الصعيد القطري.

15- وأدى اعتراف قمة الثمانية في لاكويلا بضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير لإيجاد حل عالمي لمعالجة الأمن الغذائي والجوع إلى الشروع في جهد يرمي إلى اتباع أطر التخطيط الشاملة القطرية مثل برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل جمع كل الأطراف في إطار مبادرة لتعزيز نهج استثماري مجدد وتعاوني لمعالجة الأمن الغذائي والجوع على الصعيد العالمي. وسيكون **البرنامج** شريكا فعالا في التنفيذ ومصدرا للمشورة التقنية في هذا الصدد.

16- وهناك اتفاق واسع النطاق على مجموعة التدابير التي ستكون هناك حاجة إليها في الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل لبلوغ الأمن الغذائي العالمي ومكافحة الجوع، وهناك كل الأسباب التي تبرر الاعتقاد بأن هذه المشكلة ستلقى العناية والالتزام والموارد الدولية. وسيكون جزء كبير من هذه الجهود تحت القيادة القطرية وسيتطلب من المديرين القطريين أن يشتركوا على نحو وثيق في وضع استراتيجيات وحلول وطنية لمكافحة الجوع مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق استراتيجية الحد من الفقر.

17- وسيكون التحدي هنا هو المحافظة على الاهتمام الشامل والمركز على ما يترتب جراء الانتكاسة الاقتصادية العالمية من نتائج على المستوى المحلي والقطري بسبب المنافسة على القضايا المحلية والوطنية. وسيكون من الضروري توافر فهم واضح للنتائج المترتبة عالميا.

18- وتنطوي تجربة وأحداث عام 2008 والماضي على تشجيع للرأي القائل بأن المجتمع الدولي سيتوقع من **البرنامج** أن يؤدي دوره في الحد من الجوع، وهو ما لن يعالج بطريقة أخرى، وسيدعمه في القيام بذلك. وقد اتخذت كثير من البلدان تدابير غير معتادة لضمان دعم مالي تكميلي بما في ذلك منحة قيمتها 500 مليون دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية. وتلقى **البرنامج** تأكيدا واسع النطاق بأن الجهات المانحة الحالية ستواصل سخاءها بناء على الأداء الثابت والالتزام بالنتائج والفعالية، ولكن سيكون من الضروري الحصول على تمويل تكميلي من مصادر أخرى.

إطار المساعدة الغذائية

19- ستكون المبادئ والممارسة السليمة للمنح الإنسانية وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة هما الخلفية التي سيسعى **البرنامج** على أساسها إلى الحصول على الموارد اللازمة لوضع خطته الاستراتيجية موضع التشغيل. و من أهم المبادئ ذات الصلة بعمل **البرنامج** التأكيد على زيادة اتساق المعونة مع أولويات البلدان الشريكة؛ وتخصيص التمويل الإنساني بما يتناسب والاحتياجات؛ وتوفير المساعدة الإنسانية بطرق تدعم إنعاش التنمية طويلة الأجل؛ والتمويل المرن والقابل للتنبؤ؛ والدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في توفير القيادة والتنسيق.

20- ومما له أهمية خاصة من منظور جمع الأموال الاعتراف بأن من المهم ألا يؤثر تمويل الأزمات الإنسانية الجديدة تأثيرا ضارا على تمويل الاحتياجات الراهنة؛ وترتيبات التمويل طويلة الأجل؛ والأهمية المتزايدة للبرامج المشتركة كجزء من نهج يتسم بشمولية أوسع، إضافة إلى الدور المركزي الذي تؤديه النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، وخطط العمل الإنسانية المشتركة؛ والاتجاه نحو تفويض مزيد من السلطات للموظفين الميدانيين التابعين للجهات المانحة.

21- وفي غضون الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 ستجرى مناقشات عن التعديلات الممكنة لتمويل السياسات والقواعد التنظيمية التي من المتوقع أن يجري عمل **البرنامج** في نطاقها. ويتوقع المجلس التنفيذي إجراء استعراض لإطار السياسات المالية في **البرنامج** من أجل تحديد ما إذا كان وضع ترتيبات مختلفة من شأنه أن يحسن قدرة **البرنامج** وجهاته

المانحة على الاستجابة للتحديات في السنوات المقبلة. وسيشمل الاستعراض من بين ما يشمل من موضوعات إلقاء نظرة جديدة على فئات البرامج ونوافذ التمويل والتمويل الأساسي الممكن لتحديد ما إذا كانت التغييرات ستترك **البرنامج** في وضع أفضل للمحافظة على الفعالية.

22- وقد تؤثر التغييرات الداخلة على كل أو بعض من هذا الإطار القانوني والتنظيمي عند تنفيذها على جهود **البرنامج** في مجال توفير الموارد في الأجل الطويل. ولا تتضمن هذه الورقة أي افتراضات لتحديد كيف ستكون تلك التغييرات. وبدلا من ذلك ستستند إلى الإطار المالي الراهن نظرا لأن الترتيبات الراهنة قد تبقى سارية المفعول فترة تكفي إلى أن تشمل معظم سنوات الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013، ومن المنتظر أن تكون التدابير الجديدة وسيلة لتسهيل الترتيبات اللازمة للتمويل المقدم من الجهات المانحة.

الاتساق في الأمم المتحدة وآليات التمويل الجديدة

23- تتعلق العملية واسعة النطاق للإصلاح في الأمم المتحدة بالتأكيد على الملكية الحكومية للأنشطة القطرية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛ وعلى تحسين التعاون والتكامل بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة المنظمات غير الحكومية تحت قيادة الحكومات؛ ومزيد من عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الميداني للتأكد من الأنشطة الممولة من الأمم المتحدة تتماشى مع الأولويات الحكومية.

24- وقد شهدت السنوات الأخيرة تكاثر آليات التمويل الجديدة مثل الصناديق المشتركة، والصناديق العالمية، والصناديق الاستئمانية متعددة الأطراف، وآليات التمويل القطرية أو المجمعة – والتي تقام لتعزيز ودعم نهج متكامل لأنشطة الأمم المتحدة. ويأتي جزء كبير من الدعم المالي لهذه الآليات من خلال عدة جهات مانحة متماثلة التفكير تنظر إليها كوسيلة لتحسين الاستجابة الإنسانية والإنمائية الدولية تمشيا مع المبادئ والممارسة السليمة للمنح الإنسانية وإعلان باريس. كما أن الأموال المجمعة تتيح عددا من المزايا العملية، وبخاصة للجهات المانحة الصغيرة الحالية أو الممكنة التي ليس لها دائما حضور قطري أو التي تود أن تقلل من تكاليف المعاملات. وفي بعض الحالات يوفر التمويل عن طريق الحكومات القطرية بينما تخصص جهات أخرى موارد لوكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية مباشرة. وبعض الموارد فضفاضة من حيث المدة في حين أن بعضها الآخر ذات مدة محددة. وبعضها تخصص بحسب البلدان في حين أن بعضها الآخر تخصص بحسب الموضوعات. ورغم أن القاعدة المالية للصناديق المشتركة تأتي إلى حد كبير من عدة جهات مانحة تقليدية، فقد أصبحت هذه الصناديق هي نفسها مصدرا جديدا للتمويل، وهو مصدر ينبغي **للبرنامج** أن يواصل استكشافه واستخدامه بنشاط.

25- وكان ترتيب المخصصات من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق والوكالات المشتركة التابعة للأمم المتحدة هو الخامس في قائمة جهاتنا المانحة لعام 2008، مع كون الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ هو المصدر الأكبر للتمويل المجمع المقدم **للبرنامج**. و**البرنامج** هو أكبر وكالة متلقية للتمويل المقدم من المركز؛ فقد تلقى منذ أبريل/نيسان 2006 حتى الآن 487.9 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 36 في المائة من مصروفات المركز. وتدل جميع الأسباب على أن هذه العلاقة ستتواصل وتنمو.

26- ورغم أن من المرجح أن يبقى المركز مصدرا رئيسيا لتمويل **البرنامج**، فينبغي استكشاف إمكانيات وجود أموال أخرى بنشاط. فآليات التمويل المجمع تمول مجموعة واسعة النطاق من الأهداف وهي تشمل جميع أهداف **البرنامج** الاستراتيجية. ورغم أن التنبؤ بمستويات التمويل من آليات التمويل المجمع أصعب من التمويل المقدم من الجهات المانحة

القديمة العهد، فباستطاعة **البرنامج** وفقا لتقدير محافظ أعد له أن يتوقع الحصول على حوالي 200 مليون دولار أمريكي من الأموال المجمعة في 2009 مع تلقي ما يزيد على 80 في المائة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

27- ومن المعقول أن يضطلع **البرنامج** إلى زيادة الدعم من الأموال المجمعة، وذلك بصفة خاصة لأن طريقة "التسليم أثناء القيادة" تزيد من سرعتها ولأن أموالا إنمائية كبيرة بدأت تتدفق عن طريقها. ويمكن لصناديق الإغاثة في حالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة أن تصبح مصادر لزيادة التمويل حيث تنتشر في إثيوبيا والكاريبي وتتواصل في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستكون أولويات **البرنامج** لاستخدام هذه الموارد كجزء من موارد خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية والخدمات المشتركة الأخرى. كما أن **البرنامج** سيسعى خلال فترة الخطة الاستراتيجية إلى الحصول على تمويل من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد نداء 2008 للحصول على مقترحات من النافذة المواضيعية للأطفال والأمن الغذائي والتغذية. ومن بين المصادر الواعدة الأخرى موارد صندوق بناء السلام، والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين لجنوب السودان، والصناديق المقترحة لدارفور وجنوب السودان.

28- وستؤدي زيادة الاعتماد على هذه المصادر الجديدة نسبيا للموارد إلى مخاطرومشكلات إدارية محتملة، كما ستؤدي إلى توفير الفرص. والمقصود بالموارد المتاحة عن طريق آليات التمويل المجمع أن تكون إضافية، ولكن التقييمات التي أجريت حتى الآن توحي بأن الأدلة بشأن ما إذا كانت حاسمة أم غير حاسمة.[2]

29- وقد أنشئ البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء التابع للبنك الدولي في 2008 كمرفق سريع للتمويل يمكنه أن يقدم ما يصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي للبلدان المتأثرة بأزمة الغذاء الحالية. ومن هذا المبلغ جزء محدود على شكل تمويل بالمنح يمكن أن ينظر في تقديمه لتمويل وكالات الأمم المتحدة على نحو مباشر. وقد استخدمت هذه الأموال، بالإضافة إلى الاستثمارات من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، لدعم شبكات الأمان لصالح الضعفاء والمغذيات الدقيقة لمكافحة سوء التغذية، والتغذية المدرسية، وبرامج دعم الأم والطفل.

30- ورغم أن من الممكن توفير التمويل من خلال **البرنامج** كما هو مقرر في حال ليبيريا (4 ملايين دولار أمريكي) وسيراليون (4 ملايين دولار أمريكي)، فمن المتوقع أن يتحقق الوصول إلى هذا التمويل بالأحرى عن طريق الحكومات القطرية التي تعد **البرنامج** شريكا مناسبا تماما لإدارة تدخلات شبكات الأمان؛ ومن الأمثلة الممكنة على ذلك حالة غانا إذ تود وزارة الصحة فيها العمل مع **البرنامج** لإنجاز برنامج للتغذية.

31- وبالنسبة لعام 2009، يقوم البنك الدولي حاليا بإنشاء مرفق موسع لتمويل الضعف للتعامل مع مجموعة كبيرة من الاحتياجات الناجمة عن الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية على السواء. وسيكون البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء مكونا واحدا من مرفق تمويل الضعف، وسيركز في المستقبل على برامج التنمية الزراعية دون غيرها. وسيتم إنشاء مرفق إضافي جديد للاستجابة السريعة سيمول برامج شبكات الأمان الاجتماعية، وهي مجال الاستجابة الذي يرى البنك أن **للبرنامج** الأهمية الأعظم فيه. ورغم أن الأموال التي يمكن أن تتاح عن طريق مرفق تمويل الضعف كبيرة، فليس من الممكن التنبؤ بها. ولم يخصص البنك أموالا حتى الآن إلا للبرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء. وليس من المعروف ما هو مستوى التمويل الأعم الذي سيتلقاه مرفق تمويل الضعف في السنوات المقبلة. ومن الصعب أيضا معرفة ما إذا كانت المصارف الإقليمية ستقتفي أثر البنك الدولي. وسوف يعتمد هذا في الأساس على ما إذا كانت المصارف الإقليمية ستختار

[2] يطرح تقييم أجري في 2007 للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ سؤالا عما إذا كانت الأمول إضافية فعلا أم أنها أموال أعيد تخصيصها من قبل الهيئات الإنسانية الشرعية (انظر Faure, S.D. and Glaser, M. 2007. Central Emergency Response Fund: Interim Review. Final Report. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, September, p. 22).

إعطاء أولوية جديدة لشبكات الأمان والحماية الاجتماعية بدلا من مواصلة التركيز على التمويل التقليدي للبنى التحتية والدعم الكلي لإنتاج قطاع الزراعة.

التمويل المقدم من القطاع الخاص

32- يتوقع **البرنامج** نموا كبيرا في الدعم الذي يتلقاه من القطاع الخاص بالنظر إلى أنه يشرك مزيدا من شركاء العمل الإنساني العالميين، ويوسع من نطاق اتصالاته بحيث يشمل الشركاء من الشركات والمؤسسات، وينمي علاقاته مع الأفراد ذوي القيمة الرفيعة، ويبني برنامجا لتعزيز الوصول إلى الجهات المانحة الصغيرة. وقد بدأت هذه الاستراتيجية في إظهار نتائج مشجعة. ففي 2008 ساهم أكثر من 100 شركة ومؤسسة ومانحين أفراد بأموال نقدية تبلغ حوالي 145 مليون دولار أمريكي، أي 3 في المائة من إجمالي المساهمات: وهو ما يمثل زيادة كبيرة من مستوى 2003 البالغ 5.5 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يتلقى **البرنامج** من القطاع الخاص في 2009 حوالي 120 مليون دولار أمريكي ستكون ثلاثة أرباعها تقريبا على شكل أموال نقدية، وأن ترتفع المساهمات من القطاع الخاص بحلول 2017 إلى 200 مليون دولار أمريكي في السنة. والهدف هو تأمين منح نقدية متعددة الأطراف تبلغ 25 في المائة من الإجمالي.

33- كذلك يستفيد **البرنامج** من استخدام شبكة الإنترنت كمنبر لجمع الأموال. ففي 2009، زار في المتوسط زهاء 220 000 شخص شهريا موقع **البرنامج** على شبكة الإنترنت بما في ذلك 40 000 شخص ساهموا بتقديم ما يزيد على 1.5 مليون دولار على الموقع مباشرة على مدار السنة.

توسيع نطاق الشراكات وبناء شراكات جديدة

34- توجد في قلب علاقة **البرنامج** بقاعدة دعمه الحالية روح من الشراكة، وهي علاقة تتضمن، بالإضافة إلى الدعم المالي، اهتماما نشطا بعمل **البرنامج** ككل، ومساهمة في صياغة الاستراتيجية والسياسات عن طريق المشاركة في المجلس التنفيذي، والعمل مع **البرنامج** من أجل توعية الجمهور بشأن قضايا الجوع العالمي وتقاسم الخبرة في كثير من الحالات بغية تقوية **البرنامج** وتحسينه.

35- ومن ذلك على سبيل المثال، أن سويسرا تقدم دعما تقنيا عن طريق الانتدابات للوجستيات (التعليم المعجل في مجالي التدريب والتعليم) والانتدابات الفنية لدعم أنشطة الاتصالات والمعلومات وأنشطة البرمجة النقدية وعن طريق القسائم ودعم القضايا الحمائية والاستعداد لمجابهة حالات الطوارئ. وقدمت فرنسا دعما تقنيا من خلال تقديم برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وتقدم إيطاليا دعما تقنيا لعملية **البرنامج** في برنديزي.

36- ويبرز إطار نموذجي للاشتراك لسنة 2009 أبرم مع الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية تقديم الدعم **للبرنامج** بطرق تتجاوز المجال المالي أو التقني. إذ أن الوكالة تلتزم ضمن أمور أخرى بمناصرة زيادة القدرة على التنبؤ عن طريق التزامات متعددة السنوات والمرونة في تمويل **البرنامج** بما في ذلك مساهمات متعددة الأطراف تماما؛ وزيادة المساهمات النقدية؛ والحد من المساهمات المخصصة والعلامات التجارية؛ وتسديد الأموال المتعهد بها في وقت مبكر؛ والمرونة بالنسبة لإعادة برمجة الأموال التي لم تصرف.

37- وأصبح عدد من البلدان مانحين في السنوات الأخيرة، وكثيرا ما يكون ذلك على أساس مرة واحدة أو من حين إلى آخر. وفي 2006، قدمت 97 حكومة منحا **للبرنامج**. وفي 2007، انخفض العدد إلى 88، وإن كانت ستة بلدان قد أصبحت مانحة لأول مرة. وفي 2008، ارتفع ذلك العدد إلى 98 مانحا. ومن الممكن تحقيق نمو كبير في التمويل إذا أصبحت هذه البلدان جهات مانحة منتظمة ويمكن التنبؤ بتمويلها. وفي 2008، قدمت 57 جهة مانحة أعلى مستوى من الدعم على الإطلاق **للبرنامج**. وبناء على ذلك سيبحث **البرنامج** عن جهات مانحة جديدة وسيشجع البلدان التي قدمت مساهمات من حين إلى آخر على أن تصبح مؤيدة بانتظام على أي مستوى يكون في قدرة البلد.

38- ولهذا الغرض سيدخل **البرنامج** في حوار مع الجهات المانحة الجديدة والمانحة من آن لآخر لبناء نفس التفاهم المتبادل والثقة وروح الشراكة التي تقوم عليها علاقاته مع مساهميه منذ أمد طويل.

39- وسيعمل **البرنامج** على تعزيز علاقاته مع البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين، اللاتي تعهدت في أول اجتماع تعقده في إيكاتريبرغ في الاتحاد الروسي في يونيو/حزيران 2009 إصدار بيان مشترك بالموافقة على حزمة من التدابير متوسطة وطويلة الأجل للتغلب على الأزمة العالمية للأغذية. وزادت مساهمات هذه البلدان مجتمعة في **البرنامج** على نحو متواصل خلال السنوات الثلاث الماضية بمبلغ يناهز حتى الآن قرابة 60 مليون دولار في 2009 أو ما يمثل نسبة 2 في المائة من مجموع المساهمات. والهند هي المتبرع الأكبر ضمن مجموعة هذه البلدان، فهي تدعم العمليات القطرية في أفغانستان وفي البلدان المجاورة لها وفي غيرها؛ وأصبحت البرازيل المتبرع الوحيد **للبرنامج** في السنوات الثلاث الماضية وسرعان ما ارتقت مستويات مساهماتها. كذلك تعهدت هذه البلدان في ذات الاجتماع بتعزيز جهودها لتقديم مساعدات إنسانية دولية والعمل على خفض مخاطر الكوارث الطبيعية.

40- وستوجه عناية خاصة إلى تعميق الشراكات مع بلدان الخليج والدول العربية. فالبلدان في هذا الإقليم ما زالت تدعم منذ زمن طويل الأنشطة الإنسانية، وبخاصة على أساس ثنائي ومن خلال المنظمات غير الحكومية. ويجد **البرنامج** ما يشجعه بالنظر إلى ما ظهر مؤخرا من علامات تدل على الاهتمام بعمله ورغبة في الدخول في شراكات طويلة الأجل، وذلك مثلا عن طريق مدينة العمل الإنساني في دبي، وتوفير الإقامة لفريق الدعم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، والمنح المالية بما في ذلك مساهمة بلغت وحدها 500 مليون دولار، وإقامة شراكات مع مؤسسات في الإقليم. وسيعمل **البرنامج** في تفاعله مع هذه الجهات المانحة وغيرها على تشجيع الاهتمام النشط والمستدام بعمله، وهو ما يؤدي إلى اتباع نهج منتظم ويمكن التنبؤ به في التمويل.

41- ويتزايد عدد الحكومات المتلقية التي توسع نطاق شراكاتها مع **البرنامج** بحيث تشمل المساهمات بالسلع الغذائية المحلية. ففي 2008، ساهم 38 بلدا متلقيا (مقابل 20 بلدا قبل 5 سنوات) بحوالي 140 مليون دولار أمريكي، أي 2.8 في المائة من إجمالي موارد **البرنامج**. وهذا أيضا مجال آخر لنمو فرص التمويل. وساهم الإنتاج الوفير لمحاصيل الحصاد ومبدأ التوأمة في تمكين الحكومات من تقديم مساهمات عينية وفي الغالب لأول مرة. من ذلك على سبيل المثال، أن تبقى حكومة بنغلاديش جهة مانحة دائمة للعمليات الإنمائية **للبرنامج**، في حين ساهمت حكومة باكستان بتقديم الأغذية إلى المشردين محليا واللاجئين استجابة للأزمة التي حلت في مطلع 2009.

42- وبالإضافة إلى الحكومات المانحة المتلقية يستثمر **البرنامج** علاقاته مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية الصغيرة وبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتزداد الإشارات الواردة من جمهورية كوريا التي قبلت مؤخرا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية الدالة على تعزيز علاقاتها مع **البرنامج**.

43- وسيبذل **البرنامج** كل جهد ممكن لإدامة وتعميق علاقاته مع جهاته المانحة الكبرى. وسيساعد إذا طلب إليه ذلك على دعم المطالبة بأن تخصص بحكم القانون مساهمات أكبر للمساعدة الإنسانية والأمن الغذائي والتغذية كجزء من الميزانيات

الأساسية. وسيكون لذلك أهمية خاصة في الحالات التي تستدعي زيادة المساعدة الحكومية في مجال التنمية لتقريب الجهة المانحة من أهدافها الوطنية المعلنة.

44- وتنص القواعد التنظيمية في كثير من وكالات المساعدة الإنمائية على ألا تستخدم ميزانياتها الخاصة بالمعونة الغذائية إلا من أجل توفير الأغذية. وقد يمكن أن تمول التدابير الأخرى للمساعدات الغذائية وبناء القدرات القطرية المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية من بنود الاعتماد في الميزانية الرسمية للمساعدة الإنمائية. وقد يمكن التماس الدعم من الميزانيات المخصصة للزراعة والأمن الغذائي، والنظر في حالات أخرى في التماس الدعم من ميزانيات التغذية أو الصحة أو فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وسيكون استكشاف هذه الإمكانات سمة من سمات المناقشات الجارية **للبرنامج** مع جهاته المانحة، كما ستستكشف إمكانيات التقدم نحو تطبيق مبادئ إعلان باريس.

استخدام التمويل على نحو فعال: المرونة وإمكانية التنبؤ والتوقيت المناسب

45- سيواصل **البرنامج** جهوده من أجل التقدم على عدة جبهات فيما يتعلق بشروط الجهات المانحة وتحقيق إمكانية التنبؤ بالنسبة لقاعدة تمويله. وقد اتخذ **البرنامج** كما اتخذت جهاته المانحة بعض الخطوات الهامة ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

46- وقد بدا منذ بضع سنوات لا أكثر أن الوسيلة الأساسية لزيادة المرونة هي زيادة نسبة المساهمات على شكل نقدي بدلا من أن تكون على شكل سلع، لأن النقد قد يكون أكثر أنماط الدعم اتساما بالمرونة. وأصبح عدد من الجهات المانحة بما في ذلك أغلبية الجهات المانحة الكبرى تقدم المساهمات على شكل نقد فقط، وهو ما أدى إلى دعم أكثر من ستين في المائة من عمل **البرنامج** بمنح نقدية فقط. وفي 2008، رفعت كندا القيود تماما عن دعمها **للبرنامج** بعد أن انتقلت إلى 50 في المائة من الدعم غير المقيد في 2005.

47- وبفضل هذه المساهمات النقدية أصبح **البرنامج** قادرا على شراء كميات متزايدة من المواد الغذائية في البلدان المتلقية أو غيرها من البلدان النامية. وفي 2008، اشترى **البرنامج** 2.1 مليون طن متري من الأغذية في البلدان النامية بتكلفة بلغت 1.1 مليار دولار. ومزايا الشراء على المستوى المحلي والإقليمي معروفة تماما؛ فقد أدت إلى تحقيق كفاءة تشغيلية وإلى حفز أسواق السلع في عدد من البلدان النامية.

48- وثمة حاجة إلى مبالغ كبيرة من النقد لا لشراء الغذاء فقط، بل لأنشطة المساعدة الغذائية من النوع المعتمد في الخطة الاستراتيجية أيضا. وتوأمة المنح النقدية مع المساهمات السلعية من البلدان النامية المانحة هي طريقة أخرى تستطيع المنح النقدية فيها أن تمكن **البرنامج** من زيادة الفوائد لصالح السكان الجياع. وفي 2008 مكنت هذه التوأمة ست حكومات من تقديم مساهمات عينية. وأدى تلقي مبلغ 12.0 مليون دولار أمريكي نقدا إلى رفع 12.6 مليون دولار أمريكي من المساهمات الغذائية، وهو ما يساوي 800 75 طن متري من الأغذية. ولو أن النقد كان قد استخدم في مشتريات دولية أو محلية بدلا من توأمته، لبلغ معادله الغذائي ما بين 000 16 و000 33 طن متري.

49- وبصرف النظر عن الفوائد الناجمة عن المنح النقدية، فقد بينت التجربة أن القيود المفروضة على كثير من المنح النقدية يمكن أن يضر بالمرونة. ومن المرجح أن يصبح هذا قيدا خطيرا بإزاء النقص الحالي والمتوقع في الإمدادات في البلدان التي كثيرا ما يشتري **البرنامج** مواد غذائية فيها. وبصرف النظر عن تفضيل الشراء المحلي والإقليمي، فإن

البرنامج يراعي عند اتخاذ قرارات بشأن مكان الشراء وكيفيته المؤشرات المحلية/الإقليمية للأسواق، فيبرمج الأهداف من خلال عملية الشراء من أجل التقدم والجهة المقصودة لتوزيع الغذاء، ومن ثم كانت مرونة التمويل عاملا أساسيا.

50- وقد وافق عدد من الجهات المانحة، وإن أعربت عن تفضيل واضح وشديد للشراء المحلي والإقليمي، على أن بوسع **البرنامج** الشراء في أماكن أخرى عند الضرورة. وذلك اتجاه مستحسن تماما، وسيحث **البرنامج** جميع مانحي النقد على الامتناع عن فرض قيود على مساهماتهم. وسيسعى **البرنامج** على وجه التحديد إلى الحصول على منح نقدية يمكن أن تستخدم للغذاء أو للتدابير الأمنية المتصلة بالأغذية في إطار خطته الاستراتيجية. يضاف إلى ذلك أن **البرنامج** سيلتمس من مانحي النقد أن يعطوه السلطة اللازمة لتحديد مكان وزمان الشراء على أن يكون مفهوما أن الشراء سيتم كلما كان ذلك ممكنا في البلد المتلقي أو في الإقليم. ومن الممكن أيضا في الأجل الطويل أن يسمح تخفيف القيود **للبرنامج** بالشراء في أمثل توقيت من كل سنة لتلبية الاحتياجات المتوقعة، بل وبالحصول على الأغذية من أجل التخزين.

51- ومن شأن إمكانية التنبؤ أن تزيد إلى حد كبير من الفائدة التشغيلية للمساهمات. فهي تمكن التخطيط المسبق للشراء والشحن؛ وتضمن تأثير التدخلات متعددة السنوات؛ وتسهل إدارة الإمدادات؛ وتجعل من الممكن - إذا لم توجد قيود تعرقل ذلك - الوصول إلى مخازن أغذية **البرنامج** أو الحكومات واستخدام المرافق الداخلية للتمويل بالسلف.

52- والإعلان عن المساهمات قبل السنة التقويمية أو في أوائلها هو أحد الطرق التي يمكن بها للجهات المانحة أن تساعد **البرنامج** مساعدة كبيرة على استخدام الموارد بأفضل طريقة ممكنة.[3] وللمساهمات متعددة السنوات مثل مساهمات أستراليا وكندا وآيسلندة ولكسمبورغ وهولندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة التي تمثل ثلاثة في المائة من تمويلنا قيمة لا تقدر بثمن، وسوف نسعى إلى استكشاف إمكانيات هذه الترتيبات مع جميع الجهات المانحة. بل إن الإعلان بصفة غير رسمية عن نوايا الجهات المانحة، وإن لم يكن ملزما، ذو فائدة عظيمة بالنسبة **للبرنامج** في تخطيط عملياته.

53- ومن ذلك أيضا أن المساهمات التي تصل في وقت مبكر من حياة أي عملية ذات قيمة خاصة، وذلك مثل المساهمات المقدمة لحساب الاستجابة العاجلة. ورغم أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يوفر دعما أساسيا مبكرا، فإن التخصيص يتم عادة بعد شهرين من بداية حالة الطوارئ، والحساب هو الذي يمكن **البرنامج** من تقديم المساعدة في غضون 24 ساعة عند الاقتضاء.

توفير الموارد على الصعيد القطري

54- لما كانت الحكومات القطرية تتحمل نصيبا أكبر من ملكية المساعدة الإنمائية وتضطلع بمزيد من المسؤولية عن تنسيق هذه المساعدة، فقد انتقل موقع اتخاذ القرارات من العواصم المانحة إلى الميدان. ويشمل هذا قرارات تخصيص الموارد التي فوضها عدد من الجهات المانحة إلى بعثاتها الميدانية تماشيا مع إعلان باريس. وسارعت الأموال المجمعة من هذا الاتجاه؛ وبعض الصناديق مصممة بحسب البلدان، وحتى الصناديق التي تدار مركزيا توجه عناية كبيرة إلى المقترحات والأولويات الموجهة نحو الميدان.

55- واحتفظت جهات مانحة أخرى، بما فيها مساهمون كبار، بمسؤوليات تخصيص الموارد في المقر. ومن المهم أن نتذكر أيضا أن كثيرا من البلدان المانحة ليس لها بعثات في جميع البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**. والواقع أن **البرنامج**

[3] ويصدق هذا أيضا على المساهمات المقدمة لشتى صناديق الأمم المتحدة. ومثال ذلك أن فعالية الصناديق الإنسانية المشتركة قد عرقلت نظرا لأن كثيرا من الجهات المانحة لا توفر التمويل في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتسهيل التخطيط والاستخدام في الوقت المناسب.

كثيرا ما يعرض عليها طريقة عملية جذابة لتقديم المساهمات – ولا سيما في حالات الطوارئ – طالما لم يكن لها حضور ميداني.

56- ويجب إذن أن يتبع **البرنامج** نهجا ذا مسارين في علاقاته مع الجهات المانحة. فالمسار الأول هو المسار المألوف الذي يقوم على التشاور الجاري بين مقر **البرنامج** ومكاتب الاتصال والعواصم المانحة والبعثات الدائمة. وهذا المسار هو الدعامة الوطيدة للتفاهم المتبادل ولن يهمل أو يقلل شأنه. وفي الوقت نفسه ينبغي **للبرنامج** أن يقدم لجهاته المانحة مزيدا من الخدمات الميدانية بما في ذلك المساهمات المقدمة **للبرنامج**، وللجهات المانحة الثنائية للبلد موضوع الاهتمام، والصناديق المجمعة للأمم المتحدة. وليس ذلك بالأمر الجديد على **البرنامج**؛ فقد صار موظفوه الميدانيون منذ سنوات يتحملوا مسؤوليات عن توفير الموارد، ولكن الأمر يقتضي اتباع نهج أشمل وأكثر تنظيما.

57- وثمة خطوة أولى هي العمل مع الجهات المانحة لتحديد أكثر الطرق فعالية للجمع بين الصلات فيما بين المقار وبين الصلات على المستوى الميداني، وبذلك تكون الأدوار والمسؤوليات واضحة للجميع. وسيصمم التدريب المناسب وينشر للتأكد من أن الموظفين الميدانيين لديهم مجموعات المهارات اللازمة لمسؤوليات توفير الموارد. وسيتم تحديد الدعم المناسب المقدم من المقر لتوفير الموارد على المستوى الميداني، وستقام الترتيبات اللازمة لتقاسم معلومات الوقت الحقيقي.

58- وسيقتضي الأمر في بعض البلدان توفير موظفين إضافيين للتحاور مع البلدان المانحة، وشرح دور المساعدة الغذائية، والجوع، والأمن الغذائي والتغذية في إطار الأولويات الحكومية، وضمان تمثيل **البرنامج** تمثيلا حسنا في عدد كبير من الاجتماعات، والاضطلاع بمزيد من كتابة المقترحات على أمل الحصول على الموارد من التمويل المجمع.

59- وتكمن الفائدة الكبرى لذلك العمل في زيادة البرمجة القطرية وتحسينها وزيادة تنسيقها. والأمر لا يتعلق بالتمويل وحده. ولكن لا ينبغي الاستهانة بتكاليف المعاملات في حالة الجهود التي تبذل على المستوى الميداني للحصول على الموارد من جهات مانحة مختلفة. وينطوي كل ذلك على مشكلات، وإن لم يكن أصعب من التغيرات التنظيمية الأخرى التي أدارها **البرنامج**.

الخاتمة

60- يجب أن يكون **البرنامج** مستعدا للسعي إلى مستوى من التمويل لم يسبق له مثيل بغية تلبية احتياجات عدد متزايد من السكان الجياع. ورغم أن **البرنامج** يتوقع أن تواصل جهاته المانحة الكبرى الاستجابة بسخاء، فإنه يعترف بأنها لا تستطيع تحمل المسؤولية وحدها، ومن اللازم إذن توسيع النطاق.

61- وينبغي **للبرنامج** لكي يحقق هدفه الكلي فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات التقديرية، أن يوجه جهوده إلى:

- زيادة التمويل المقدم من قاعدة الجهات المانحة بالإضافة إلى تحديد قنوات جديدة للتمويل؛
- الاستثمار في شراكات استراتيجية جديدة، وبخاصة مع الاقتصادات الناشئة والبلدان المانحة الجديدة؛
- انتهاز الفرص من أجل الحصول على دعم الجهات المانحة متعددة الأطراف ومصادر التمويل المجمعة والعالمية والمواضيعية؛
- تعزيز المناصرة القطرية وتوفير الموارد عن طريق الحكومات المضيفة وعن طريق الاستثمار في سياسات **البرنامج** وعمله في مجال المناصرة مع حشد الموارد المحلية.

62- ومن المؤكد أن جمع الدعم المالي اللازم لتلبية احتياجاتنا التقديرية يمثل تحديا، ولكنه ليس بالتحدي الذي لا يمكن التغلب عليه. وينبغي **للبرنامج** أن يلتزم بتوفير الموارد على نحو استراتيجي، وأن يكفل وضوح وشفافية التمويل، ويوسع جهوده ولاسيما على المستوى القطري ومع مجموعة كبيرة من الشركاء في الدفاع بنشاط عن المحتاجين للمساعدة. ولسوف يحتاج إلى دعم جميع جهاته المانحة وشركائه في محاولة تجاوز المألوف، وطلب من المجلس مناصرة عمليات التمويل التي تحقق الحد الأمثل من المرونة والقدرة على التنبؤ على نسق المساهمات النقدية متعددة السنوات.